مجلة فلسطين لابحاث الامن القومي
Palestine Journal for National Security Researches
(PJNSR)

مجلة فلسطين لأبحاث الامن القومي 2021، 1(0)، 108-122

الآثار الاجتماعية والثقافية لعملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية على أفراد الشعب الفلسطيني – دراسة ميدانية

'Social and Cultural Effects of the Annexation of Lands on the West Bank by the Israeli Occupation Imposed on the Palestinians - A Field Study"

محمد ابراهيم عكة

Muhammad ibraheem okkeh

أستاذ مشارك، رئيس قسم علم الاجتماع، جامعة فلسطين الأهلية ، بيت لحم، فلسطين.

تاريخ الإستلام:2021/06/06 تاريخ القبول: 2021/07/13 تاريخ النشر: 2021/08/01

الملخص:

جاءت الدراسة بعنوان الآثار الاجتماعية والثقافية لعملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية على أفراد الشعب الفلسطيني – دراسة ميدانية، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم الآثار الاجتماعية، والثقافية لعملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية على أفراد الشعب الفلسطيني، وتم الاستعانة بالمنهج النوعي (الكيفي)، وتم تطبيق أداة المقابلة في جمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة قصدية بلغت (29) مفردة. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

تصدع في البنية الاجتماعية العائلية، وزيادة في التقسيمات الاجتماعية، وتراجع قوة العلاقات في البناء الأسري والنظم الاجتماعية والثقافية بشكل عام، ووجود تداعيات سلبية تؤثر على النسيج الاجتماعي بين أفراد المجتمع الفلسطيني مثل: انعدام الأمن وانتشار الفوضى في البناء الاجتماعي، وانتشار تجارة المخدرات وتعاطيها، والاحباط من المستقبل، وانتشار الحواجز على مداخل المناطق المنوي ضمها وانقطاع التواصل بين المدن والقرى الفلسطينية مما سيكون له أثر سلبي على حياة المواطنين الفلسطينيين من الناحية الاجتماعية والثقافية.

ويضاف إلى ما سبق تأثر الهوية الثقافية المكانية كأحد عناصر الهوية المرتبطة بالفرد الفلسطيني بشكل عام، وتصدع قيم التضامن والتعاون للسكان على المدى الطويل، واضطراب وتشظي الانتماء للهوية الوطنية، وتغيير مرافق الثقافة لشريحة الفلاحين والمزارعين، وظهور بعض الظواهر الثقافية الجديدة ترافق عملية الضم تتمثل في التبعية، والتفكك المعرفي والخضوع للآخر، وتغير ثقافة تقبل الآخر مما يؤدي إلى انتشار العنف وزيادة الجرائم والانحراف الثقافي، ومما سينتج عنه من خلل في التركيب الثقافي الذي كان راسخاً في أذهان أفراد الشعب الفلسطيني، وتهديد للرواية الفلسطينية التاريخية وتزويرها، وسرقة التراث الفلسطيني، وإضعاف اللغة العربية، الذي سيضعف ثقافة الانتماء والولاء للوطن والبعد عن النضال من أجل التحرر والاستقلال.

الكلمات المفتاحية: الآثار الاجتماعية، الآثار الثقافية، ضم أراضٍ، الضفة الغربية، دولة الاحتلال الإسرائيلية، أفراد الشعب الفلسطيني.

Abstract;

This field study entitled as 'Social and Cultural Effects of the Annexation of Lands in the West Bank by the Israeli Occupation imposed on the Palestinians' aims at uncovering the most important social and

*ايميل الباحث الرئيسي: muhokkeh@yahoo.com muhokkeh@paluniv.edu.ps

cultural effects of the annexation of the West Bank by the Israeli occupation. The researcher adopted the qualitative approach by applying the interview as a tool to collect data. The interview was conducted on an intentional sample of (29) subjects. The study concludes that:

There is a general crack in the family social structure, an increase in social divisions, a decline in the strength of relations in the family structure and social and cultural systems. There is also presence of negative repercussions affecting the social fabric among members of the Palestinian society, such as: insecurity, the spread of chaos in the social structure, the spread of drugs trade and abuse, and uncertainty of the Future, and the proliferation of barriers at the entrances to the areas to be annexed, and thus the communication between Palestinian cities and villages will be cut off, which will have a negative impact on the lives of Palestinian citizens from the social and cultural point of view.

Spatial cultural identity is affected, as it is one of the Elements of identity associated with the Palestinian individual in General, and the values of solidarity and cooperation for the population in the long term will be affected, in particular. The Disruption and Fragmentation of belonging to the National identity, and the change of cultural facilities for the peasants and farmers, and the emergence of some new cultural phenomena accompanying the annexation process represented in dependency, disintegration of knowledge and submission for the other as well as the change in the culture that accepts the other will lead to the spread of violence and growing up of crime and cultural deviation. This will result in a defect in the cultural composition that was firmly rooted in the minds of the Palestinian people. This will also lead to threatening the Palestinian historical narrative and its falsification, pillaging the Palestinian heritage, and weakening of Arabic language. The culture of belonging and loyalty to homeland and driving away from the struggle for freedom against the Israeli Occupation will also dwindle.

Keywords: Social Impacts, Cultural Antiquities, Annexation of Lands, West Bank, the Israeli Occupying State, the Palestinian Population

.

المقدمة:

منذ احتلال إسرائيل لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد حرب حزيران، 1967م، أصبح ينطبق على هذه الأراضي الأعراف والمواثيق الدولية كافة، التي تؤكد على عدم جواز قيام الدولة المحتلة بأية إجراءات أو وقائع على الأرض التي احتلت، كضم أو مصادرة للأراضي، وتحذر هذه القوانين من أية انتهاكات ترتكبها دولة الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين العزل.

كما أقر المجتمع الدولي عام 1967م، أن القوات الإسرائيلية هي قوة احتلال حربي، وأن الأراضي الفلسطينية هي أراض محتلة، تنطبق عليها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب، وبصفة إسرائيل طرفاً متعاقداً وموقعاً على الاتفاقية، فإنه يتحتم عليها تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، وتفرض هذه الاتفاقية والقانون الدولي الإنساني، على المتعاقدين توفير الحماية للسكان المدنيين، وقد أقرت إسرائيل باستعدادها تطبيق الاتفاقية على أساس الأمر الواقع.

يفترض هذا الوضع مسبقاً أنه على الدولة التي تنوي ضم أراضي دولة أخرى أن تحتل هذه الأرض فعلياً، وعليه فإن الاحتلال حالة مؤقتة وفقاً للقانون الدولي والضم ينتهك قانون الاحتلال لأنه يهدف إلى فرض السيادة الدائمة على

الأراضي التي استولى عليها، وإن الاستيلاء على الأراضي من خلال استخدام القوة أو الضم محظور تماماً بموجب القانون الدولي، حتى وإن تمت السيطرة عليها عن طريق الحرب.

ويشكل خطط الضم الإسرائيلية تهديداً على وجود دولة فلسطين، وسوف يؤدي الضم الرسمي لأي جزء إضافي من فلسطين المحتلة، مهما كان مستواه إلى عواقب كبيرة على الشعب الفلسطيني سواء من الناحية الاجتماعية أم الثقافية، حيث تتمثل فكرة الضم الإسرائيلية في السيطرة على الأرض دون أن تكون مسؤولة بشكل مباشر عن السكان، وفي هذا السياق، تعتبر إسرائيل وجود المواطنين مؤقتاً بينما تعتبر سيطرتها على أراضيهم وحياتهم أمراً دائماً، ويرسخ بشكل أعمق المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، بالإضافة إلى الوضع الناتج عن الضم، فإن خطط الضم الإسرائيلية ستزيد من تقسيم المدن والقرى الفلسطينية الأخرى في الضفة الغربية وتحرمها من الحق في النمو والتطور، وستمهد الطريق أمام إسرائيل لمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وهدم المزيد من المنازل الفلسطينية وطرد المزيد من الأسر الفلسطينية وتهجيرها قسراً وإحلال المستوطنين مكانهم، ومن أجل تحقيق هذا الهدف التوسعي الاستعماري، ستحد دولة الاحتلال الإسرائيلية من حركة المواطنين الفلسطينيين، وتكثف نطاق هجماتها العدوانية والقمعية ضدهم، من خلال الاقتحامات والاعتقالات وتنسيقها المستمر وتعاونها مع مستوطنيها غير الشرعيين، وبناء على ما سبق سيقوم الباحث بدراسة الآثار الاجتماعية والثقافية كجانبين مهمين يتأثران بعملية الضم المنوي تطبيقها من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية.

أهداف الدراسة:

1) الكشف عن أهم الآثار الاجتماعية لعملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية على أفراد الشعب الفلسطيني.
2) الكشف عن أهم الآثار الثقافية لعملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الا.حتلال الإسرائيلية على أفراد الشعب الفلسطيني

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية وما يمثله هذا من عدواناً صارح على جميع أفراد الشعب الفلسطيني بشكل عام والسكان الفلسطينيين القاطنين في الأراضي المنوي ضمها بشكل خاص، وكون عملية الضم مخالفة للقانون الدولي وتعيق تطبيق العدالة الاجتماعية، فإن هذه العملية تمثل عائقاً كبيراً لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وتسبب أضراراً اجتماعية وثقافية واقتصادية ...الخ، على الشعب الفلسطيني مثل: زيادة في أعداد العاطلين عن العمل، وتفشي الفقر بين المواطنين، وارتفاع في معدل الجريمة، وزيادة العنف، مما يعزز عوامل الطرد على عوامل الجذب نظراً لاقتطاع مساحات شاسعة من اراضي الضفة الغربية لصالح دولة الاحتلال.

وبما أن عملية ضم أراضٍ تناقض المعاهدات والمواثيق الدولية وتبطل شرعيتها إلا أنها قد تؤدي إلى تمزيق الاتصال والتواصل بين أفراد الشعب الفلسطيني بسبب سلب الأراضي فلسطينية وتقطيع أواصر القرى والمدن، مما يترتب على ذلك تحديات اجتماعية وثقافية للسكان الفلسطينيين نتيجة سيطرة وهيمنة دولة الاحتلال الإسرائيلية على أراضٍ في الضفة الغربية وضمها لها، وممارسة الاستيطان عليها واقامة مشاريع خاصة عليها، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في هذه الأراضي واستخدام شتى أنواع التسلط والقهر ضدهم لإجبارهم على ترك منازلهم والهجرة إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الفلسطينية، مما يؤدي إلى ارتفاع في معدل السكان في مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وتفريغ الأراضي المنوي ضمها لدولة الاحتلال من سكانها، وبما أن الاحتلال يسيطر على المناطق السكانية ويتحكم في حريتهم ويقيد تحركاتهم وأعمالهم فإن الثقافة الاجتماعية من قيم وعادات وتقاليد ستكون مهددة بالاستبدال والضياع، وسيتم إضعافها وإضعاف الانتماء للهوية الوطنية والحفاظ عليها، مما يجعل التراث الثقافي الاجتماعي الفلسطيني يواجه تحديات متعددة. وتكمن مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما هي أهم **الآثار الاجتماعية والثقافية لعملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية على أفراد الشعب الفلسطيني – دراسة ميدانية؟** ويتفرع منه عدة تساؤلات فرعية:

تساؤلات الدراسة:

1) ما هي أهم الآثار الاجتماعية لعملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية على أفراد الشعب الفلسطيني؟
2) ما هي أهم الآثار الثقافية لعملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية على أفراد الشعب الفلسطيني؟

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة: تم الاستعانة بالمنهج النوعي (الكيفي) لأنه المنهج الذي يصلح لمثل هذه الدراسات، من خلال تطبيق المقابلة المتعمقة على المبحوثين، وتم تحليل وتفسير الآثار الاجتماعية والثقافية التي يتعرض لها أفراد الشعب الفلسطيني جراء ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأساتذة الجامعيين، والمفكرين، والكتاب السياسيين والاجتماعيين، والمثقفين، والمسؤولين في الحكومة الفلسطينية وقد تعذّر على الباحث الحصول على العدد الاجمالي لمجتمع الدراسة وذلك لعدم وجود إحصائيات رسمية حول العدد الاجمالي، وعدم قدرة الباحث على حصر الأسماء والاعداد.

عينة الدراسة: تم الاستعانة بالعينة القصدية لصعوبة اجراء الدراسة على مجتمع الدراسة باختيار عينة أخرى، ولوجود صعوبة في الوصول إلى جميع أفراد مجتمع الدراسة باختلاف المحافظات في الضفة الغربية، وبلغ حجم العينة الكلي التي أجريت عليها الدراسة (29). والجدول الآتي يبُين خصائص العينة الديمغرافية.

جدول رقم: (1) خصائص العينة الديمغرافية

المتغير	الجنس	العدد	النسبة المئوية
اساتذة جامعيين	`ذكور	6	%75
	إناث	2	%25
	المجموع	8	%100
مفكرين	`ذكور	3	%100
	إناث	0	00
	المجموع	3	%100
كتاب سياسيين واجتماعيين	`ذكور	5	%83
	إناث	1	%17
	المجموع	6	%100
مثقفين	`ذكور	3	%43
	إناث	4	%57
	المجموع	7	%100
المسؤولين في الحكومة الفلسطينية	`ذكور	3	%60
	إناث	2	%40
	المجموع	5	%100
	المجموع الكلي	**29**	**%100**

أداه الدراسة:

تم استخدام أداة المقابلة المتعمقة في جمع البيانات من الميدان وذلك من خلال دليل أُعدٌ خصيصاً لذلك وتكونت أداة المقابلة من قسمين، القسم الأول تضمن: البيانات الأولية للمبحوثين، والقسم الثاني تضمن: تساؤلات الدراسة الرئيسية، وأتاح فرصةً في دليل المقابلة للتساؤلات الفرعية التي أجاب عنها المبحوثون من خلال إجاباتهم واختلفت التساؤلات الفرعية باختلاف اجابات المبحوثين على التساؤلات الرئيسية.

صدق أداة الدراسة:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المختصين الأكاديميين في الدراسات الاجتماعية، والسياسية وعددهم (6)، وأبدوا ملاحظاتهم حول الأداة من الناحية المنهجية واللغوية والنحوية وتم تعديل أداة الدراسة بناء على ملاحظات المحكمين قبل تطبيقها على عينة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات الأداة عن طريق حساب معامل الثبات كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha) حيث بلغ معامل الثبات الكلي (0,912) وبذلك تتمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات كما يظهر في الجدول الآتي:

جدول رقم: (2) ثبات أداة الدراسة

المحور	معامل الثبات كرونباخ ألفا	حجم العينة
الدرجة الكلية	0,912	29

متغيرات الدراسة

المتغيرات التابعة: الآثار الاجتماعية والثقافية لعملية ضم أراضٍ على أفراد الشعب الفلسطيني.

المتغيرات المستقلة: ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية.

تحليل البيانات

تم التعامل مع البيانات عن طريق التحليل الكيفي وذلك بربط تحليل تساؤلات الدراسة عن طريق تحليل المقابلات وتفسيرها، ومقارنة نتائج الدراسة الكيفية مع نتائج الدراسات السابقة وربطها بالنظريات التي تم استخدامها في الدراسة من قبل الباحث، ويعد هذا التحليل مناسباً للخروج بتوصيات للدراسة في ضوء الإطار النظري للدراسة.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: ستكون الدراسة مرجعاً نظرياً يوضع بالمكتبات العامة والإلكترونية والجامعية كدراسة سابقة، يرجع إليها الطلبة والباحثون والمهتمون، وكونها تتناول الآثار الاجتماعية والثقافية لعملية الضم للأراضي في الضفة الغربية فإن الدراسة تعتبر من الدراسات الأولى التي تبحث معاناه الشعب الفلسطيني جراء عملية الضم، وستقدم للقراء اطاراً نظرياً يتم الاستفادة منه قبل البدء بدراساتهم مستقبلاً.

الأهمية التطبيقية: سيستفيد من نتائج الدراسة أفراد الشعب الفلسطيني القاطنين في الأراضي المنوي ضمها من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية وذلك بتوضيح أهم الآثار الاجتماعية والثقافية التي سيتعرضون لها جراء عملية الضم وستقدم بعض الاستراتيجيات لصناع القرار في الحكومة الفلسطينية لمنع الحكومة الإسرائيلية من عملية الضم كما سيستفيد من نتائج الدراسة أفراد الشعب الفلسطيني بشكل عام وذلك بوضع بعض الحلول لمواجهة التحديات والمشكلات التي يواجهونها جراء عملية ضم الأراضب المهددة.

حدود الدراسة

الحدود الجغرافية: أجريت الدراسة الميدانية في محافظات الضفة الغربية: (الخليل، بيت لحم، القدس، رام الله، أريحا، الأغوار، سلفيت، طولكرم، نابلس، جنين، قلقيلية)

الحدود البشرية: أساتذة جامعيين، مفكرين، كتاب سياسيين واجتماعيين، مثقفين، مسؤولين في الحكومة الفلسطينية.

الحدود الزمانية: بدأت الدراسة في شهر آب عام 2020م وانتهت في شهر أكتوبر 2020م.

مصطلحات الدراسة

الآثار الاجتماعية اصطلاحاً: (Social implications)

أي تأثير يحدث على المشاعر أو الأفكار أو السلوك للفرد، وتنبع من حضور أو أفعال الآخرين الحقيقية أو الضمنية أو المتخيلة، وتختلف تطبيقها بدءاً من نشر المسؤولية وحتى الخوف من التواصل المقنع، وتخضع الآثار الاجتماعية إلى القوى الاجتماعية، والسيكو اجتماعية.(Karau, Steven; Williams, Kipling 1995, pp135-140)

الآثار الاجتماعية اجرائياً:

هي العواقب المترتبة على الفرد نتيجة أي مشروع مقترح يغير حياة الإنسان وعملة والعلاقة بينه وبين الآخرين، ينتج عنه تغيرات اجتماعية في القيم والاتجاهات والتكيف مع البيئة المحيطة بالفرد.

الآثار الثقافية اصطلاحاً: (Cultural effects)

هي تحول ثقافي في العمليات الاجتماعية، مثل التنشئة، التفاعل، الصراع، التبادل، المنافسة، الحراك، الانتشار، وتحول ثقافي على الأدوار المتوقعة من الفرد فيما يشغل من مواقع في جماعته، وتغير في نمط المشكلات الاجتماعية وليس أمام الفرد إلا أن يتعامل مع التحول الذي أصبح له أثرُ واضحُ وحتمي على الظواهر الاجتماعية المختلفة، وقد يكون التحول افضل او أسوأ في حياة الأفراد الذين يتعرضون لتغير في نمط حياتهم ويصبحون تحت حكم الغير. (رامي ملحم، 2016)

الآثار الثقافية إجرائياً:

هي ما يحدث للفرد عندما تتأثر مشاعره وآرائه بطريقة تهدف إلى التنبؤ وقياس الآثار المترتبة عن السياسات العمومية أو الخاصة، أو برنامج أو مشروع للسكان في البيئة المحيطة بهم مما يؤدي إلى تغير في نمط الحياة والتنظيم الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، والسلوكية.

ضم أراضٍ اصطلاحاً: (Annexation of lands)

هو الإجراء الإداري والمفهوم في القانون الدولي المتعلّق بالحيازة القسرية لإقليم دولة واحدة من قبل دولة أخرى، ومن المسلّم به عموماً أن هذه العمليّة غير قانونيّة، والضم يختلف عن التنازل، حيث يتم إعطاء الأرض أو بيعها من خلال معاهدة، لأن الضمّ هو عمل انفرادي حيث يتم السيطرة على أراضٍ واحتجازها من قبل دولة واحدة بالقوة، وعادةً ما يتبعه احتلال عسكريّ. (علي أبو حبلة: 2020)

ضم أراضٍ إجرائياً:

حيازة قهرية وقسرية لأراضي تابعة لمجتمع معين من قبل دولة أخرى وتعتبر هذه العملية غير قانونية يتم الاستحواذ والسيطرة عليها بالقوة وينطوي على ذلك تغير في السيادة على تلك الأراضي من خلال الاستيلاء عليها واحتجازها بقوة السلاح من قبل الدولة المعتدية.

الضفة الغربية: (West Bank)

مصطلح اطلقته الحكومة الأردنية على الجزء المتبقي من فلسطين بعد الانتداب البريطاني وتشكل مساحتها ما يقارب 21 % من مساحة فلسطين الكلي، حوالي 5860كم²، وتشمل جغرافياً نابلس والقدس والخليل وغور الأردن وبيت لحم وطول كرم وجنين وأريحا ورآم الله وسلفيت وطوباس، وأطلق عليها هذا الاسم لأنها تقع إلى الغرب من نهر الاردن. (الجهاز المركزي للإحصاء: 2019)

دولة الاحتلال الإسرائيلية: (The Israeli occupation state)

قيام الإسرائيليين باحتلال أرض فلسطين عام 1948، ومصادرة الأرض وقتل وتشريد غالبية سكان المدن الساحلية، وفي عام 1967م، تم احتلال ما تبقى من أرض فلسطين وقاموا بتدمير بعض الأنساق الاجتماعية، كما قاموا بغرس أنساق جديدة محلها تخدم مصلحتهم الخاصة. (محمد عكة، 2013: 250)

الشعب الفلسطيني: (Palestinian people)

شعب عربي يعيش على أرض فلسطين التاريخية في الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المحتلة عام 1948م، وبلغ تعداد الشعب الفلسطيني تقريبا 11، 8 مليون نسمة عام 2013 أكثر من نصفهم يعيشون كلاجئين خارج الأراضي الفلسطينية التاريخية، وما تبقى منهم يعيشون في الأراضي الفلسطينية وليس في بلداتهم الأصلية، وتعود الإشارة إلى الشعب الفلسطيني كشعب إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى حيث طلب المؤتمر السوري الفلسطيني المنعقد في 21 سبتمبر 1921 بالاستقلال واطلق أسم الشعب الفلسطيني بعد الهجرة التي تمت بعد حرب عام 1948 وفي أعقاب اعلان دولة الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين التاريخية وكذلك الهجرة بعد حرب 1967م. (الجهاز المركزي للإحصاء: 2013)

الاطار النظري والدراسات السابقة

أدىٌ تفاعل كثير من النظريات الكلاسيكية فيما بينها إلى ظهور نظرية تقليدية في السيادة، تقوم على أن للسيادة مظهرين: داخلي وخارجي، ويتمثل المظهر الداخلي لسيادة الدولة بسلطانها على الأفراد وعلى إقليم الدولة، والمظهر الخارجي، حريتها في إدارة شؤنها الخارجية وتحديد علاقتها بسائر الدول الأخرى. (حامد سلطان، وعائشة راتب، وصلاح الدين عامر، 1984: 623)

وقد أضاف القانون الفرنسي في 3-9-1791م، أوصافاً للسيادة: أولها: بأنها واحدة بمعنى أنها ولاية الدولة في حدود اقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وثانيها: بأنها لا تقبل التجزئة، أي لا يقبل تقسيمها في الدولة الواحدة، وثالثها: بانها لا تقبل التصرف فيها، لأن الدولة التي تتنازل عن سيادتها تفقد ركناً من أركان قيامها وتنقضي شخصيتها الدولية، ورابعها: السيادة لا تقبل التقادم المكتسب ولا التقادم المسقط، فهي لا تكتسب بمجرد مرور الزمان ولا تسقط بالمدة الطويلة. (حامد سلطان، وعائشة راتب، وصلاح الدين عامر، 1984: 642)

إلا أن بودان وضع سيادة الدولة في صورة مجردة لكونها سلطة عليا لا تخضع للقوانين، أي سلطة مطلقة، ولا شك أن ذلك لا يتلاءم مع البيئة المعقدة التي يتعين على الدولة أن تعمل في إطارها، وهي تحتوي على أبعاد ذات تأثير سلبي على مفهوم السيادة بمعناه التقليدي، وعلى رأس تلك الأبعاد: الدور المتنامي للقانون الدولي، والمنظمات الدولية. (محمود ابو خليل، 2004: 9)

وظهرت نظرية السيادة المطلقة في المراحل الأولى لنشأة الدولة الأوروبية الحديثة، التي اعتبرتها سلطة عليا غير محدودة ولا مشروطة، ويضيف براونلي (Brownlie) بأن السيادة لا تتوقف على الأرض بل تتجاوز المياه والتربة والهواء والموارد كما يشمل الجزر والصخور، وأن سيادة الحكومة على الأرض والمياه والهواء والفضاء بدون حدود حتى لو كان الإقليم مجهول. (Brownlie, 1990, p107)

يرى (Loutherpacht 1968;p213) أن الاستيلاء على الإقليم بطريق مخالف للقانون، لا يكسب ملكية الإقليم حتى لو لاقى ذلك قبولاً عاماً، ويرى (Schwarzenberger, G, 1957, p342) أن الضم الذي تقوم به السلطة المحتلة بالقوة يعتبر إجراء غير مشروع، ويعتبر الاعتراف به من قبل الدولة المحتلة غير مشروع أيضاً. ويرى(Kelsan,1957, 139) أن

الاحتلال لا يكسب السيادة على الإقليم المحتل، ويرى أنه إذا تحقق نصر حاسم على العدو، بحيث يستحيل عليه مقاومة المنتصر بعد ذلك وتحقق بذلك إخضاع كامل للإقليم، فإنه وبالاستناد إلى مبدأ الفاعلية يجوز للمنتصر ضم الإقليم نهائياً. ويرى (Q. wright, 1967, 24) أن مبدأ عدم جواز اكتساب الإقليم باستخدام القوة يخدم هدف السلام والأمن للدولتين، وقد تضمنته مبادئ القانون الدولي في القرن التاسع عشر، التي قررت أن الاحتلال الحربي لا يكسب ملكية الإقليم، وأستند في ذلك إلى عدم جواز الاستفادة من العدوان، وما يترتب عليه من وجوب انسحاب القوة المحتلة من الإقليم بصورة غير مشروعة من الأراضي المحتلة باعتبار ذلك مبدأ معترف به دولياً.

وترى نظرية الاستبداد الشرقي حين ميز أرسطو في "كتاب الأخلاق" بين نوعين من البشر، أعلاهما اليونانيون(إمام عبد الفتاح إمام، 1994: 183) ، وأدناهما البرابرة، وهم كل ما دون الإغريقيين، ويتحول أولئك إلى عبيد من وجهة نظر أرسطو؛ تحت ما اعتبره ضغوط الثقافة السائدة؛ ويؤكد في هذا السياق أن هذه الرؤية تخص أرسطو من بين فلاسفة اليونان، وربما تأثر به بعض الفلاسفة السوفسطائيين الذين وسعوا نطاق العبودية، لكنها في النهاية تبقى رؤية لـ " أرسطو" خالفه فيها آباء الفلسفة اليونانية، ومنهم "أفلاطون" الذي أكد أن الطغيان سمة لفرد يستولي على السلطة بالقوة، ويشيع القهر بين خصومه، ويلاحق من يمتازون بالشجاعة والحكمة وكبر النفس حيث يراهم اكبر خطر عليه، كما أنه يسعى لبناء حالة رضا عن فترة حكمه بمنح بعض المنافع ومن بينها وهبة للأراضي، وينتج حالة حرب لكي تستمر حاجة الناس إليه (عبد الجليل كاظم الوالي، 2010: 161-162)، ويعكس الفارق بين صياغة كل من أفلاطون وأرسطو مركزية عالية للذات، ونظرة دونية للأطراف المحيطة بالذات اليونانية.

حرمت المواثيق والاتفاقيات الدولية بالاستيلاء على أراضي الغير بالقوة مثل: التوصية التي صدرت عن المؤتمر الأمريكي الأول المنعقد 1980م، بمناسبة وضع الاتفاقية العامة الدائمة للتحكيم الدولي التي اعلنت فيها ببطلان ضم الأقاليم بالقوة، وإعلان اتفاقية لاهاي 1907م، في مادتها (43) من الأنظمة الملحقة بها، حظر أية تغييرات إقليمية أو اتخاذ أية إجراءات تشريعية أو إدارية يترتب عليها حدوث أي تغيير في السيادة على الأقاليم المحتلة، مما يؤدي إلى امتثال هذه السيادة من تلك الأقاليم إلى دولة الاحتلال والنتيجة بطلان الضم المترتب على استخدام القوة. (عز الدين فودة، 1969: 47)

وترى نظرية الصراع أن المنازعات الدولية ينبغي أن تكون جزءاً أساسياً يدرس سبب تعقيد النزاعات الدولية ضمن تعقيدات السياسة الدولية حتي يمكن الوقوف وفهم الظاهرة التنازعية، وأن النزاع الدولي" ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة لتضاد المصالح" والمقصود بالنزاع الدولي أنه" خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو يسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما"، وأنه "عندما يوجد فرد يسود السلام وعند وجود اثنين ينشأ الصراع" وإن ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية يقصد بها فرض الإرادة السياسية على الطرف الآخر من الصراع والتأثير في سلوكه، هذه الخاصية وهي "تنازع الإرادات" التي لازمت الوجود الإنساني منذ القدم ورافقت تطوره سواء كانت علي مستوى الأفراد أو التجمعات الإنسانية الأكثر تطوراً التي تشكل الدولة الوحدة الأسمى فيها، وقد بحثت الدراسات المعاصرة عن أسباب الصراع الدولي سواء من الناحية العسكرية أو من الناحية السياسية أو الفردية أو الجماعات، ويذهب بعض الباحثين في مجال ظاهرة الصراع البشري علمي ليس هدفه القضاء على الظاهرة في الحياة البشرية بقدر ما يمكن أن يقلل من الآثار السلبية المدمرة للكيان البشري، لأن القضاء النهائي على الصراع في المواقف الإنسانية ليس بغير الممكن ولكن غير مستحب أيضاً. (المركز الديمقراطي العربي، 2017).

نظرت نظرية الصراع إلى العالم علي أنه حالة شديدة التشابك والتعقيد والتناقض وأن عملية خلق تجانس أو انسجام ضرب من ضروب الخيال أو المستحيل وعليه لا بد من اعتماد كل دولة على القوة الذاتية للمحافظة على بقاءها واستمرارية وجودها في هذا النظام الدولي اللاعقلاني الذي لا يتصف إلا بالصراع ولا شيء أخر سوى الصراع.

اعتمد عدد من الكتاب الإسرائيليين ومن يناصرهم على نظرية الغزو الثقافي لتبرير ضمّ أجزاء من فلسطين إلى السيادة الإسرائيلية، وملخص هذه النظرية أنّه يجوز للمنتصر الذي خاض حرباً دفاعية أن يقوم بضمّ الأراضي التي احتلّها أو على الأقل الاحتفاظ بها حتى يتقرر مصيرها بعقد معاهدة سلام، وبما أنّ إسرائيل تعتبر نفسها في عامي (1948 و1967) في حالة الدفاع عن النفس، فإنّ الأراضي التي سيطرت عليها تجاوزت للحدود التي رسمها قرار التقسيم، ومن

حقها الاحتفاظ بها بعد وقف القتال، وقد أعطاها هذا الاحتلال مع مرور الزمن أحقية إضافية في تدعيم وجودها في المنطقة، وفي الاستيلاء أو اكتساب السيادة، ويرى "E.Lautherpacht" بأنّ مبدأ عدم جواز استفادة المعتدي من ثمار عدوانه لا يطبق إلّا في حالة العدوان على دولة أخرى، غير أنّ الضمّ وإحداث تغييرات إقليمية تأمينا للدولة المدافعة، إذا تمّ في حالة الدفاع عن النفس يعتبر عملا مشروعا؛ ولهذا فالإجراء الإسرائيلي لضم أراضٍ لها إجراء مشروع، ويعزز ذلك "Stone" بقوله " إنّ مبدأ عدم جواز استفادة المعتدي من ثمار عدوانه لا ينطبق على وضع إسرائيل، فأيّ دولة في وضعها من حقها أن تلجأ إلى القوة دفاعا عن الذات، وأنّ وقف العمليات العسكرية دون عقد معاهدة سلام يخوّل السلطة المحتلّة تحويل حقها في احتلال الإقليم إلى حقوق السيادة الإقليمية. (أحمد بلقاسم، 2016: 35)

أنّ المزاعم الإسرائيلية تصطدم بداية بأنّ حق الدفاع الشرعي له حدود لا يتجاوزها؛ فهو مقيد بمبدأ التناسب، وهذا التناسب لا يقتصر على الوسائل والإجراءات المستخدمة لردّ العدوان، وإنّما يتعدى ذلك إلى الحقوق التي يمكن أن يكتسبها دفاعا عن النفس، وهذه الحقوق يجب أن لا تصل إلى تجريد دولة أخرى من حق السيادة والسيطرة على أراضيها وضمّها إليها، بالإضافة إلى أنّ انتقال السيادة يجب أن يتفق وينسجم مع حق تقرير المصير، وهو ما يجعل الإجراء الإسرائيلي مرفوض، لأنّ السكان الفلسطينيون لا يقبلون عملية الضمّ، ولا انتقال السيادة منهم إلى إسرائيل.

يتبين مما سبق أن إقدام دولة الاحتلال الإسرائيلية على ضم أراضٍ في الضفة الغربية مخالفاً لمبدأ رفض ضم الأرض بالإرادة المنفردة في وقت الثورات العربية وانفرادها بالقوة دون غيرها، حتى لو كان هناك اتفاقية سلام، وأن عدم الاعتراف بضم أراضٍ يتأسس على فكرة أن الاستخدام غير المشروع للقوة، ولا يمكن أن يخل بالحقوق الثابتة، كما أن المواثيق والاتفاقيات الدولية تبطل ضم دولة الاحتلال الإسرائيلية للأراضي في الضفة الغربية.

كما يترتب على ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية آثار سلبية في تقطيع أواصل الشعب الفلسطيني وحرمان الآلاف منهم من الوصول للمستشفيات وأماكن عملهم وممتلكاتهم وسيتم قطع الاتصال والتواصل بين العائلات ولا سيما أن الهدف الرئيسي لعملية ضم الأرض هو إخراج أكبر عدد من السكان من مناطق سكنهم إلى مناطق مجاورة لهم تخضع للسيطرة الفلسطينية، وبذلك يتم مصادرة ممتلكاتهم بالقوة وتهويد أراضيهم.

الدراسات السابقة

من خلال اطلاع الباحث على العديد من الدراسات الكلاسيكية والحديثة التي تتعلق بموضوع الدراسة وكون الحديث عن عملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي ظهرت في العام 2020م، لم يكن هناك أياً دراسة منشورة تتضمن الآثار الاجتماعية والثقافية حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى، وبعد البحث المتكرر وجد الباحث بعض الدراسات التي تحدثت عن الآثار الاجتماعية والثقافية حول عملية الضم من خلال جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، لذلك كانت الدراسات السابقة قليلةً وقد تعتبر نادرة وغير موجودة، وسيتم عرض بعض الدراسات التي حصل عليها الباحث وهي كما يلي:

دراسة (ضرار عبد الهادي طرمان،2012) بعنوان: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجدار الفصل العنصري في منطقة طولكرم- قلقيلية وجنوب الخليل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (دراسة مقارنة)"، هدفت الدراسة إلى الكشف ورصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن بناء جدار الضم والتوسع وما تترتب على ذلك من آثار على السكان الفلسطينيين، نتيجة مصادرة أراضٍ والمصادر الطبيعية ومنع استغلالهما، وتم الاستعانة بالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الكمي، واستعانت بالأدب المنشور والصور الجوية والاستبيانات والمقابلات كأدوات لجمع البيانات، وطبقت العينة العشوائية وبلغ حجم العينة (400) مفردة، **وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:**

أن 91% من السكان المستطلعة آرائهم من منطقة الدراسة قد تأثروا بالجدار العازل من خلال مصادرة الأراضي الزراعية وعرقلة التواصل الجغرافي ما بين التجمعات الفلسطينية، ووجود آثار اجتماعية نتجت عن بناء الجدار تمثلت في فقدان مصدر الدخل سواء من العمل في الأراضي او داخل الخط الأخضر، ووجود آثار اجتماعية نتيجة عزل أراضٍ بفعل الجدار تمثلت في عزل الأسر وعدم تواصلها فيما بينها.

دراسة (رهام الزغير، 2008) بعنوان: " الجدار الفاصل وتأثيره على النسيج الاجتماعي والبيئي والمائي في منطقتي الرام وضاحية البريد شمال القدس"، هدفت الدراسة التعرف على الآثار الاجتماعية والبيئية والمائية لمنطقتي الرام وضاحية

البريد، التي نجمت عن تداعيات جدار الضم والتوسع على حياة المواطنين، واستعانت الباحثة بالمنهج الوصفي، واستخدمت أداة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من الميدان، وطُبقت على عينة بلغت (100) مفردة، **وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:**

إن بناء الجدار الفاصل لا يتناسب مع النسيج الاجتماعي لسكان المنطقة، فهو يؤثر على الروابط الأسرية، ويمنع السكان من حرية الحركة والتنقل، والحصول على الخدمات الأساسية، وهذا الحصار بدوره أدى إلى خلق مشاكل اجتماعية بنسب متفاوتة، وحرم المواطنين من الحصول على الخدمات الطبية والتعليمية، وعزلهم عن مدينة القدس في (كانتونات) تتحكم قوات الاحتلال بمعابرها، وعمل جدار العزل على سلخ الهوية والثقافة الفلسطينية من نفوس المواطنين بحيث جعل المواطن رهن إشارة المؤسسات الإسرائيلية ومكاتب الداخلية والتأمين الوطني من أجل المحافظة على الهوية المقدسية وتلقي الخدمات الصحية وضمان الدخل وغيرها.

دراسة (محمود ابو الرب، 2005) بعنوان: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة للجدار العنصري الفاصل على الشعب الفلسطيني"، هدفت الدراسة إلى بيان وتحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي حلُت بالشعب الفلسطيني نتيجة بناء الجدار العازل، واستعان الباحث بالمنهج الوصفي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات من الميدان، وطُبقت على عينة مقدارها (859) مفردة، **وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:**

إنّ بناء الجدار له آثار سلبية على حياة الشعب الفلسطيني اجتماعياً وثقافياً، تتمثل في تقطيع أوصال التجمعات السكانية إلى مناطق شرق وغرب الجدار مما سيؤدي إلى فصل الأهالي عن بعضهم البعض.

عرض النتائج ومناقشتها:

الإجابة على التساؤل الأول: ما هي أهم الآثار الاجتماعية لعملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية على أفراد الشعب الفلسطيني؟

تُبين من خلال المقابلات التي أجريت مع المبحوثين أن أهم الآثار الاجتماعية لعملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية تكمن في تصدُّع في البنية الاجتماعية العائلية، وزيادة في التقسيمات الاجتماعية وتراجع قوة العلاقات الاجتماعية في البناء الأسري والنظم الاجتماعية بشكل عام، وانحسار التوسع الأفقي للسكان المرتبط بالتوزيع النوعي الديمغرافي، وزيادة هجرة شرائح واسعة من المزارعين وتحولهم إلى قطاعات أخرى مثل الخدمات، والعمل ضمن مهن معينة، وستتأثر الأنساق الاجتماعية المختلفة المرتبطة مع بعضها البعض مثل: النسق الاجتماعي، والثقافي، والصحي والاقتصادي وغيرها من الأنساق الفرعية، مما سيخلف حالة من الإرباك في تأدية الوظائف المتكاملة بين هذه الأنساق.

كما بينت عينة الدراسة أن هناك آثار اجتماعية على الفرد ذاته من حيث عدم قدرته على التنقل من مكان لآخر وشعوره أن حريته مقيدة، مما سيؤثر ذلك على مجريات حياته في عدة جوانب اجتماعية تتمثل في عدم قدرته على التواصل مع أفراد أسرته الممتدة وأصدقائه وزملائه، وبالتالي شعوره بالقلق، والتوتر وفقدان التوازن والاستقرار وعدم الشعور بالأمن والأمان، وستؤدي عملية ضم اراضٍ في الضفة الغربية إلى تغييب القانون في تلك المناطق المنوي ضم أراضٍ فيها الأمر الذي سيؤدي إلى وجود تداعيات سلبية تؤثر على النسيج الاجتماعي بين أفراد المجتمع الفلسطيني مثل: انعدام الأمن وانتشار الفوضى في البناء الاجتماعي، وانتشار تجارة المخدرات وتعاطيها، والاحباط من المستقبل، وانتشار الحواجز على مداخل المناطق المنوي ضمها وبذلك سينقطع التواصل بين المدن والقرى الفلسطينية مما سيكون له أثر سلبي على حياة المواطنين الفلسطينيين من الناحية الاجتماعية.

كما تبيّن من خلال المقابلات التي أجريت مع المبحوثين تأكيد عينة الدراسة أن خطة الضم ستؤدي إلى مزيد من السيطرة على الأرض ومصادرتها لصالح المستوطنين والسعي إلى تهجير السكان الفلسطينيين قسراً وحرمان المناطق الخاضعة للضم من النمو والتطور والتكيف الاجتماعي، وسيتم تكثيف الهجمات العدوانية والقمعية على السكان من

قبل المستوطنين، وهدم المنازل، والاقتحامات، والاعتقالات، وبذلك سيتم تعزيز الاستيطان وفرض الأمر الواقع مما يصاحبه زيادة في البطالة، والفقر، وزيادة نسبة العاطلين عن العمل في قطاعات متعددة وضرب المنتوج الزراعي الفلسطيني وبذلك سيبدأ السكان في البحث عن العمل المأجور، كما ستؤدي عملية الضم إلى جعل السكان في مناطق الضم مقيمين غير شرعيين ويتم التعامل معهم بعنصرية في الحقوق المدنية، وستنعدم فرص الحياة الطبيعية للسكان من رعاية صحية وحياة اجتماعية كريمة وتعليم وحياة لائقة بحيث يصبحون وكأنهم في سجون تحت رحمة السجان.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (ضرار عبد الهادي طرمان،2012) التي أكدت وجود آثار اجتماعية نتيجة عزل أراضٍ من خلال الجدار تمثلت في عزل الأسر وعدم تواصل الأسر فيما بينها.

تفسر نظرية السيادة المطلقة لهذه النتيجة أن السيادة لا تتوقف على الأرض بل تتجاوز المياه والتربة والهواء والموارد كما يشمل الجزر والصخور، وأن سيادة الحكومة على الأرض والمياه والهواء والفضاء بدون حدود حتى لو كان الإقليم مجهولاً وأن الاستيلاء على الإقليم بشكل مخالف للقانون لا يكسب ملكية الإقليم حتى لو لاقى ذلك قبولاً عاماً وأن الضم الذي تقوم به السلطة المحتلة بالقوة يعتبر إجراءً غير مشروع، ويعتبر الاعتراف به من قبل الدولة المحتلة غير مشروع أيضاً.

يفسر الباحث هذه النتيجة في ضوء ما سبق، أنه عندما بدأ الإعلان عن ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية، بدأ يدرك المواطن الفلسطيني الآثار الاجتماعية والثقافية التي ستحل على جميع جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة جراء عملية الضم، وذلك من خلال تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية للحيلولة دون تحقيق حلمهم بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما أن الأضرار الاجتماعية الناجمة عن عملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية هي الأثر الأبرز على حياة المواطن الفلسطيني، وتتركز هذه الأضرار في المجال الاجتماعي والثقافي، حيث سيتم عزل مناطق وتجمعات سكانية فلسطينية عن القرى والمدن المجاورة ويعمل ذلك على تقييد حرية الحركة للمواطن الفلسطيني وتشتيت الأرض الفلسطينية، وقد يرغمه على ترك أرضه ومنزله والرحيل إلى مناطق أخرى أكثر أماناً له.
بالإضافة إلى ما سبق تقييد حرية الحركة للمواطنين في الخروج والدخول للأراضي المنوي ضمها، مما يحرمهم من زيارة أقربائهم وممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية وستصبح عملية الضم عقبة أمام أفراد الشعب الفلسطيني ولا سيما في عملية اختيار شريك الحياه من خارج مناطق الضم، وهذا سيجبر المواطنين الساكنين في أراضي الضم التعامل مع بعضهم البعض دون غيرهم من خارج مناطق الضم، وهذه سياسة الاحتلال الإسرائيلي من أجل التهجير سواء كانت الهجرة داخلية أم خارجية، فتفكيك وتشتيت الأسرة الواحدة جغرافياً يعتبر عاملاً أساسياً لتقليص العلاقات الاجتماعية بينها.
وتؤثر عملية الضم على عدة مجالات في الحياة اليومية للأسر الفلسطينية، فبعض الأسر ستنفصل عن بقية الأسر الأخرى وعن أقاربها وأصدقائها، وبعضها الآخر سيفقد أرضه التي كانت تمثل المصدر الأساسي للدخل من خلال مصادرتها، وبعضها الآخر سيفقد أبناؤها فرصة عملهم في السوق الإسرائيلي وستنتشر البطالة والفقر، مما سيؤثر على أوضاعهم المعيشية اليومية.
إن تضامن العائلة وتماسكها عُبرٌ عنه وفق تفسيرات مختلفة، فبعض أفراد العينة ترى أن عملية ضم أراضٍ يعتبر عاملاً لتفكيك الأسرة جغرافياً وبالتالي يتبعها فك الارتباط المادي والمعنوي، فتفكيك وتشتيت الأسرة جغرافياً سيكون عاملاً أساسياً لتقليص العلاقات الاجتماعية بينها مما يعمل ذلك على إضعاف علاقاتها الاجتماعية وهذا يعمل على ازدياد الضغط النفسي والمعنوي على أفراد الأسرة الواحدة.
ومن الآثار الاجتماعية قهر الفرد الفلسطيني، والتهجير الداخلي، وشعور الفرد الفلسطيني بالقهر والتوتر، وسيجد الآلاف منهم في سجن داخلي ضمن الأرضي المضمومة والخضوع لمحاصرة عسكرية تقيد حركتهم والانتقال للقرى والمدن المجاورة ووصولهم الى حقولهم الزراعية، وستصبح مناطق سكن المواطنين شبه معزولة، مما سيؤثر على النسيج الاجتماعي واستمرار العلاقات الاجتماعية.

الإجابة على التساؤل الثاني: ما هي أهم الآثار الثقافية لعملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية على أفراد الشعب الفلسطيني؟

يتبين من خلال المقابلات التي أجريت مع المبحوثين أن عملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية له آثار ثقافية تتمثل في تأثر الهوية الثقافية المكانية كأحد عناصر الهوية المرتبطة بالفرد الفلسطيني بشكل عام، وتصدع قيم التضامن والتعاون الاجتماعي للسكان على المدى الطويل، واضطراب وتشظي الانتماء للهوية الوطنية، وتغيير يرافقه في العادات والقيم والتقاليد لشريحة الفلاحين والمزارعين، وظهور بعض الظواهر الثقافية الجديدة ترافق عملية الضم تتمثل في التبعية، وتفكك معرفي في الثقافة الفرعية والخضوع للآخر، مما يعمل على تأثر المواطنين الفلسطينيين في الحفاظ على التراث الثقافي الموروث، وقد تظهر ثقافة عكسية تتمثل في رد فعل معاكس في العودة إلى الهوية الوطنية عن طريق المقاومة بمختلف أنواعها.

كما بينت نتائج المقابلات التي أجريت مع عينة الدراسة أن هناك آثار ثقافية على الفرد الفلسطيني جراء عملية الضم تتمثل في التغيير في اختيار شريك الحياة بسبب انقطاع المدن والقرى عن بعضها البعض مما يؤدي ذلك إلى حالة من التشتت والضياع والانفصال الثقافي بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وستؤدي عملية الضم إلى تغير في ثقافة تقبل الآخر وبالتالي إلى انتشار العنف وزيادة الجرائم والانحراف الثقافي نتيجة الضغوطات الثقافية التي يتعرض لها الفرد الفلسطيني في مناطق الضم، مما ينتج عنه خلل في التركيب الثقافي من قيم وعادات وتقاليد التي كانت راسخة في أذهان أفراد الشعب الفلسطيني.

كما تبين من خلال المقابلات التي أُجريت مع المبحوثين أن عملية ضم أراضٍ في الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية ستؤثر على الأندية والروابط الثقافية كإقامة الأمسيات الثقافية والندوات والمحاضرات والأمسيات الشعرية، مما يؤدي إلى تراجع الحراك الثقافي بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وتهديد للرواية الفلسطينية التاريخية وتزويرها، وسرقة التراث الفلسطيني، وإضعاف اللغة العربية وإحلال اللغة العبرية مكانها، وهدم الآثار والتراث من قبل قوات الاحتلال مما يضعف ثقافة الانتماء والولاء للوطن والبعد عن النضال من أجل التحرر والاستقلال.

كما أبدت عينة الدراسة أيضاً أن من أهم الآثار الثقافية لعملية الضم على الفلسطينيين تكمن في تعزيز الرواية الصهيونية التوراتية الصهيونية المزعومة وأن أرض فلسطين هي أرض الميعاد وأرض الآباء والأجداد، وأن الصهاينة هم أصحاب الأرض التاريخيين والأصليين وبذلك تنفي وتلغي دولة الاحتلال الإسرائيلية الحق التاريخي للوجود الفلسطيني في أرضة وتلغي تاريخه الثقافي وهويته الحضارية ووجوده في فلسطين زمانياً ومكانياً، وستقوم دولة الاحتلال على خلق ثقافات وولاءات محلية وبلدية ومناطقية بديلاً عن الثقافة الوطنية الجمعية، وسيتم إلغاء القيم والتقاليد والعادات والمبادئ الإنسانية، وتكريس ثقافة العنف والقوة والتمييز العنصري.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (رهام الزغير، 2008) التي أكدت على أن الجدار عمل على عزل وسلخ الهوية والثقافة الفلسطينية من نفوس المواطنين.

تفسر نظرية الاستبداد الشرقي هذه النتيجة بأن السكان الذين يخضعون لعملية الضم سيتحولون إلى عبيد تحت ضغوط الثقافة السائدة؛ وفي هذا السياق فإن هذه الرؤية تؤكد أن الطغيان سمة لفرد يستولي على السلطة بالقوة، ويشيع القهر بين خصومه، ويلاحق من يمتازون بالشجاعة والحكمة وكبر النفس حيث يصبحون أكثر خطراً على أفراد المجتمع الخاضع للسيطرة.

يفسر الباحث هذه النتيجة في ضوء ما سبق، في أن الآثار الثقافية لعملية الضم تكمن في عدم مقدرة السكان على ممارسة الأنشطة الثقافية والاجتماعية حيث سيصبح السكان معزولين عن أقاربهم وهذا يؤثر في استمرار الحفاظ على ثقافة الشعب الفلسطيني بتقطيع أواصر العائلات نظراً للتمسك بالقيم والعادات المجتمعية المتعارف عليها مما يجعل السكان يفقدون الأمل بالمستقبل وسيعمل ذلك على انتشار حالات الاكتئاب والشعور بالقلق، وهذه الآثار تنتج عن عدم وجود نظم ثقافية تنظم وتدعم العلاقات بين الأفراد لأنهم محصورين بمكان جغرافي محدود مما يسفر عن

تفكك في العلاقات الاجتماعية وزيادة البطالة والفقر وانتشار العنف ... إلخ، وسيتم ممارسة الانشطة الثقافية داخلياً فقط.

ويعمل ذلك على زيادة التحديات والصعوبات وخلق تحديات ثقافية ستواجه السكان القاطنين في الأراضي المنوي مصادرتها من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلية، وتتمثل في التجمعات المجزأة والمنفصلة عن المدن المحيطة بها ونشر الحواجز العسكرية والتحكم بالدخول والخروج لمناطق سكنهم، جراء انفصال العائلات عن بعضها البعض، تتمثل في تفكك الروابط الأسرية وتهديد الثقافة بعد أن كانت تجمعهم ثقافة عامة تتمثل في القرابة والزواج، مما سيؤدي إلى تحديات ثقافية في عملية الاتصال والتواصل مع الأقارب وعائلاتهم مثل: (الزواج، التعليم، زيادة العنف، انتشار الفقر، ارتفاع معدل الجريمة، الهجرة الداخلية).

الاستنتاجات:

في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يستنتج الباحث الآتي:

- تصدع في البنية الاجتماعية العائلية، وزيادة في التقسيمات الاجتماعية، وتراجع قوة العلاقات في البناء الأسري والنظم الاجتماعية والثقافية بشكل عام، ووجود تداعيات سلبية تؤثر على النسيج الاجتماعي بين أفراد المجتمع الفلسطيني مثل: انعدام الأمن وانتشار الفوضى في البناء الاجتماعي، وانتشار تجارة المخدرات وتعاطيها، والاحباط من المستقبل، وانتشار الحواجز على مداخل المناطق المنوي ضمها وانقطاع التواصل بين المدن والقرى الفلسطينية مما سيكون له أثر سلبي على حياة المواطنين الفلسطينيين من الناحية الاجتماعية والثقافية.
- ويضاف إلى ما سبق تأثر الهوية الثقافية المكانية كأحد عناصر الهوية المرتبطة بالفرد الفلسطيني بشكل عام، وتصدع قيم التضامن والتعاون للسكان على المدى الطويل، واضطراب وتشظي الانتماء للهوية الوطنية، وتغيير مرافق الثقافة لشريحة الفلاحين والمزارعين، وظهور بعض الظواهر الثقافية الجديدة ترافق عملية الضم تتمثل في التبعية، والتفكك المعرفي والخضوع للآخر، وتغير ثقافة تقبل الآخر مما يؤدي إلى انتشار العنف وزيادة الجرائم والانحراف الثقافي، ومما سينتج عنه من خلل في التركيب الثقافي الذي كان راسخاً في أذهان أفراد الشعب الفلسطيني، وتهديد للرواية الفلسطينية التاريخية وتزويرها، وسرقة التراث الفلسطيني، وإضعاف اللغة العربية، الذي سيضعف ثقافة الانتماء والولاء للوطن والبعد عن النضال من أجل التحرر والاستقلال.

التوصيات:

في ضوء اهداف الدراسة ونتائجها يوصي الباحث بالتوصيات الآتية:

1) تعزيز الصمود الفلسطيني على الأرض من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي من أجل مواجهة عملية ضم الأراضي.
2) عمل دراسات نوعية حول الآثار الاجتماعية والثقافية حول ضم أراضٍ في المجتمع الفلسطيني من أجل وضع النتائج والتوصيات لمواجهة الآثار المترتبة على الضم.
3) تفعيل ملف المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس لتوحيد الشعب الفلسطيني.
4) الوحدة على أسس وطنية كفاحية تشاركية تستعيد النظام السياسي الفلسطيني، والعمل على وقف إفقار الشعب الفلسطيني والعمل على تعزيز عوامل صموده.
5) الدعوة لحملات وطنية توعوية لمواجهة عملية الضم ومخططات دولة الاحتلال الإسرائيلية والتصدي للمستوطنين، من خلال لجان شعبية ومؤسساتية وقنصليات وسفارات.
6) تفعيل وسائل الاعلام بأنواعها المختلفة في نشر الوعي المجتمعي حول مخاطر الضم.

7) تبني الجامعات والمؤسسات التعليمية لعقد ندوات وورش عمل حول مخاطر الضم من قبل مختصين في مجالات متعددة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، زراعية ...الخ.

8) تعزيز الانتماء والولاء للهوية الوطنية من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية للحفاظ على الثقافة والتراث الفلسطيني خوفاً من الاندثار جراء عملية الضم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع العربية:

أبو حبلة، علي (2020). الضم وفرض السيادة تتعارض ومبادئ القانون الدولي، تم استرجاعها يوم الثلاثاء الموافق 22-09-2020، عبر الرابط الآتي: https://www.addustour.com/articles/1151568

الجهاز المركزي للإحصاء (2019). **دولة فلسطين**، تم استرجاعها يوم الثلاثاء الموافق 22-09-2020، عبر الرابط الآتي: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3502

عكة، محمد (2013). اساليب التنشئة الاجتماعية لدى الاسرة الفلسطينية بمدينة القدس، **مجلة البحوث والدراسات الانسانية الفلسطينية (مجلة بيرسا)، العدد (21).**

الجهاز المركزي للإحصاء (2013). **تقرير إحصائي - 11.8 مليون عدد الفلسطينيين في العالم مع نهاية 2013**، تم استرجاعها يوم الخميس الموافق 24-09-2020، عبر الرابط الآتي: https://web.archive.org/web/20140222050053/http://arabic.news.cn/arabic/201312/31/c_133010449.htm

ملحم، رامي (2016). **التّحول الثقافي و آثاره المجتمعيّة**، تم استرجاعها يوم السبت الموافق 26-09-2020 عبر الرابط الآتي: https://bsr.onl/15755

سلطان، حامد وعائشة، راتب وصلاح، الدين عامر(1984): القانون الدولي العام، القاهرة، 623-642.

أبو خليل، محمود (2004). العولمة والسيادة إعادة صياغة وظائف الدولة، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، العدد (136)، 9.

فودة، عز الدين (1969). **الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام**، بيروت، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

طرمان، ضرار عبد الهادي (2012). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجدار الفصل العنصري في منطقة طولكرم-قلقيلية وجنوب الخليل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية-دراسة مقارنة، **رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب / الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين**.

ابو الرب، محمود (2005). الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة للجدار العنصري الفاصل على الشعب الفلسطيني، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (5).**

الزغير، رهام (2008). الجدار الفاصل وتأثيره على النسيج الاجتماعي والبيئي والمائي في منطقتي الرام وضاحية البريد شمال القدس، **رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا – برنامج دراسات عربية معاصرة، جامعة بير زيت، فلسطين**.

إمام عبد الفتاح إمام (1994). **الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة**، الكتاب رقم 183، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص263. منقول عن وسام فؤاد (2018). **تفكيك نظريات الاستبداد الشرقي: الحالة المصرية**، المعهد المصري للدراسات، تم استرجاعها يوم الثلاثاء الموافق 29-09-2020 عبر الرابط الآتي:

https://eipsseg.org/%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D9%83%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%

الوالي، عبد الجليل كاظم (2010). **قراءات جديدة في قضايا فلسفية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص: 161–162. منقول عن وسام فؤاد (2018). **تفكيك نظريات الاستبداد الشرقي: الحالة المصرية**، المعهد المصري للدراسات، تم استرجاعها يوم الثلاثاء الموافق 29-09-2020 عبر الرابط الآتي:

https://eipsseg.org/%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D9%83%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%

المركز الديمقراطي العربي (2017). **نظرية الصراع الدولي غزة 2014**، تم استرجاعها يوم الثلاثاء الموافق 29-09-2020 عبر الرابط الآتي: https://democraticac.de/?p=51259

بلقاسم، أحمد (2016). **مبررات الوجود الإسرائيلي في فلسطين في ضوء القانون الدولي، اعمال المؤتمر الدولي الثالث عشر – فلسطين قضية وحق**، لبنان، 2-3- ديسمبر 2016.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Karau, Steven; Williams, Kipling (1995). " Social Loafing: Research Findings, Implications, and Future Directions ". **Current Directions in Psychological Science. 4 (5): pp 135 – 140**. تم استرجاعها يوم السبت الموافق 26-09-2020 عبر الرابط الآتي:https://journals.sagepub.com/doi/10.1111/1467-8721.ep10772570

Brownlie،(1990), **Principles of Public International Law ،Fourth Edition** ،Oxford University ،Oxford New York Toronto ، p.107

Schwarzenberger،G, (1957) ، " **International Law" ،as applied by International courts and Tribunals : I THird Edition**, London ،Stevens And Sons Limited, p342.

Loutherpacht, (1968) ،**Recognition in international Conflict** ،(London)،p21

Kelsen ،(1967), **Principles of International Law**، 2 th ed ،p. 139

Q. wright ،(1967), **Legal Aspects of the Middle East Situation ،Law and Contemporarity Pro-lems** ، Duke University ،1967،p،24.